

بسم الله الرحمن الرحيم

رؤية إقتصادية / إجتماعية لمبادرة حياة كريمة

تم ندشين مبادرة حياة كريمة برعاية من سيادة الرئيس عبدالفتاح السيسي ، تلك المبادرة التي تأتي في توقيت غاية في الأهمية بعد تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي الامصري من ناحية و من ناحية أخرى بعد إعلان الجهاز المركزي للتعبئة و الإحصاء في شهر اغسطس عن ارتفاع معدل الفقر في مصر 32.5 % ، و تهدف المبادرة إلي توفير حياة كريمة للفئات الكثر احتياجا في المناطق الفقيرة مع البيان بعدد محدد من القرى ، وقد حظت المبادرة باهتمام إعلامي سواء من حيث التغطية و زيارة القرى التي تتبناها المبادرة او التعرض لدور الجهات المشاركة في المبادرة و التي تقع تحت مسؤولية مباشرة لوزارة التضامن الإجتماعي باعتبارها الوزارة المسؤولة عن الجمعيات الأهلية من ناحية و من ناحية أخرى التي لديها قواعد بيانات من الاسر الاكثر احتياجا و في غطار ما تم نشره عن المبادرة و أهميتها لدعم نجاح برنامج الإصلاح الإقتصادي المصري و لتحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال استهداف الفقراء ، إلا ان المبادرة يمكن أن يكون لها أبعاد إيجابية متعددة إذا ما تم دراسة الجدوي الإقتصادية لها في إطار رؤية إقتصادية / إجتماعية للمبادرة تحقيق دراسة العائد و التكلفة منها و طرق التمويل اولوياته مع بناء نظام للمتابعة و التقويم بدعم نجاح المبادرة في أهدافها ، خاصة و انها تحظى بزخم سياسي كبير من خلال دعم رئيس الجمهورية لها – و تتمثل عناصر الرؤية الإقتصادية / الإجتماعية فيما يلي :-

أولاً:- يتطلب الأمر في البداية الإجابة عن تساؤل ما هي متطلبات الحياة الكريمة ، و في ظل دراسة الحالة التي قامت بها العديد من الجمعيات الأهلية المشاركة بالتعاون مع وزارة القوى العاملة أظهرت هذه الدراسة الظروف الصعبة التي تواجهها الأسر من حيث المسكن الذي لا تتوفر من الشروط الصحية الاساسية ، و ارتفاع نسبة الفقر المادى (الدخل) و فقر القدرات (التعليم و الصحة) و فقر الفرص (فرص العمل) ، و قد اعلنت العديد من الجمعيات الأهلية إتفاق الاموال لدعم هذه الاسر في الصرف الصحي و تجهيز الفتيات لتزويجهن و امداد الاسر بالادوات الكهربائية و تحسين المسكن ، و هنا يأتي التساؤل ما هي الابعاد الإقتصادية الإجتماعية لاولويات الاتفاق لاتاحة حياة كريمة لهذه الاسر ، و كيف